عدد 17- جوان 2002، ص.69-83

فجوتي الإنفاق الحكومي و الميزان التجاري و نمو الدين العام في الأردن

ملخص

تميز الاقتصاد الأردني بنمو فجوة الإنفاق الحكومي (التي نتجت عن زيادة الإنفاق العام على الواردات العامة) وفجوة الميزان التجاري (والتي نتجت عن زيادة قيمة الإستيرادات على قيمة الصادرات). وتناقش هذه الورقة بالتحليل دوال الإنفاق العام والدين العام والصادرات والاستيراد، كما تضع الحلول المناسبة لتقليص هاتين الفجوتين.

د/ موسى الروابدة
قسم الاقتصاد
جامعة اليرموك
الأردن

نظرا لافتقار المملكة إلى الموارد الطبيعية فقد تميزت قطاعاتها بتواضع إنتاجها و الذي ساهم، إضافة، إلى ضعف القدرات المالية و التكنولوجية و المهارات العالية في تواضع حجم الدخل العام و اختلال توازنه، بحيث أصبحت الخدمات من أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد من حيث مساهمتها في تكوين الدخل أو الناتج القومي.إلا أن هذه الأخيرة لم يكن ليرتفع إنتاجها و مساهمتها النسبية لولا الدخول التي تكونت أصلا في الخارج من تحويلات العاملين و انعكاس ذلك على الإدخارات التي تكونت ثم استثمرت في مثل هذه القطاعات الخدمية. إذا أن هذه الخصوصية الخدمية ونتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الأردني قد جعلت الميزانية الحكومية تعتمد اعتمادا كبيرا في إيراداتها على الضرائب المباشرة و غير المباشرة لتمويل إنفاقها العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري.

Abstract

The Jordanian economy is characterized by the growth of public expenditure gap (which is result of the excess of expenditure over revenues), and trade gap (which is the result of the excess of imports over exports). This paper analyses the public expenditure, debt, export and import and import functions and suggests some remedies to tackle gaps.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

إلا أن تباين إجمالي الإيرادات الحكومية، من سنة لأخرى و من فترة زمنية لأخرى، نتيجة لتباين حجم الإيرادات الضريبية، و ازدياد الأنفاق الحكومي نتيجة لازدياد حجم السكان و نمو طلباتهم المختلفة، قد أدى بدرجة كبيرة إلى نمو فجوة الميزانية الحكومية (و التي تمثلت بازدياد كافة الإنفاق على قيمة الإيرادات الحكومية).

و هذه الفجوة الأولى (فجوة الإنفاق العام) من الممكن أن تكون أصغر بكثير لو كانت المملكة تتمتع بقطاعات سلعية ذات إنتاج عالي نسبيا كان يمكن أن يساهم في نمو الصادرات و إيراداتها النقدية المتأتية منها. إلا أن هذا الآمر لم يحدث و كانت نتيجة ذلك هو نشوء فجوة ثانية، هي فجوة الميزان التجاري، بسبب الاختلاف الكبير بين قيمة الاستيرادات التي كانت أكبر بكثير من قيمة الصادرات و هكذا نشأت الفجوتين، و التي ساهمت هي بدورها في نشوء مشكلة الدين العام على أثر لجوء الحكومة للاقتراض من الخارج لتمويل إنفاقها العام.

ستتألف الدراسة من عدة أجزاء، حيث سيجري مناقشة دالتي الإنفاق العام و الإيرادات العامة في الجزء الأول منها، كما سيجري تحليل الميزان التجاري الأردني في الجزء الثاني ودالة الدين العام في الجزء الثالث، أما في الجزء الرابع فسوف يجري اختيار بعض التوصيات في الجزء الخامس منها.

1- تطور الإنفاق العام و الإيرادات العامة في الأردن

تشير المعلومات المتيسرة عن الإنفاق العام و الإيرادات العامة في الأردن، إلى أن المعدلات و الأرقام قد بدأت متواضعة في فترة الستينيات مع و جود عجز سنوي متكرر يكاد أن يكون متواصل و دائم في الإيرادات المتحصلة مقارنة بالإنفاق الواقع، مما يدل على ضعف مصادر الدخل العام في الأردن، لأسباب عديدة منها و أهمها هو ضعف حجم الموارد الطبيعية مما سبب تواضعا في حجم الإنتاج السلعي، و أدى إلى اعتماد الدخل بصورة رئيسية على القطاعات الخدمية، التي تطورت هي بدورها من دخول العاملين في الخارج و تحويلاتهم إلى الداخل و ازدياد الطلب المحلي على مثل هذه الخدمات. و مع نمو الدخل من مصادره المتواضعة ازدادت الإيرادات المحلية و لكن بمعدلات أقل من زيادة الإنفاق العام للدولة، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض أحيانا، بالإضافة إلى المساعدات غير المنتظمة و التي جاءت من مصادر مختلفة عربية و غير عربية خلال السنوات السابقة. فلو طالعنا الأرقام في جدول رقم 1، عن تطور الإيرادات والنفقات العامة في الأردن و السنوات 1969-1995، لوجدنا أن سنوات العجز في الميزانية خلال هذه الفترة هي أكثر من سنوات الفائض التي لا تتعدى سوى عدد قليل منها. و يلاحظ كذلك أن العجز كان قد بدأ بحجم بسيط جدا لم يتجاوز إلا ملايين قليلة بالدينار الأردني في سنوات الستينيات و بعض السبعينات حتى نما تدريجيا و أصبح يقاس بمئات الملايين في سنوات لاحقة. إلا أنه ومن الملاحظ كذلك، وعلى أثر برامج التصحيح الاقتصادي المحددة للإنفاق التي اتبعت في نهاية الثمانينيات و خلال عقد التسعينيات، فإن هذا العجز بدأ يتقلص حتى انقلب إلى فائض

وبمقدار كبير نسبيا في السنوات 1994-1995. إلا أن الوفر في الميزانية في السنوات الأخيرة لم ينتج عن تقلص الإنفاق الحكومي نسبة إلى الإيرادات، و على العكس يلاحظ أن الإنفاق قد زاد بمعدلات علية تفوق 10% بعد سنة 1999، إلا أن الإيرادات كانت قد زادت بمعدلات أعلى، و التي ترجع، بالإضافة إلى النمو الذي أحرزه الاقتصاد، ازدياد حجم المساعدات و القروض الخارجية. حيث أدت هذه الأخيرة بمعدل قدره 63% في سنة 1995 مقارنة بنسبة 1994، بينما نمت الإيرادات المحلية الناتجة عن الضرائب المباشر بمعدل 10.2% فقط و هو أقل من معدل زيادة الإنفاق الذي ازداد بمقدار 11.3% في سنة 1995 مقارنة بسنة 1994. و هذا يدل على أن المساعدات و القروض كانت السبب الرئيسي في تحقيق الفائض في الميزانية حتى بعد تبني برامج التصحيح الاقتصادي. إذ لازال حجم الإنفاق العام يفوق بمعدله حجم الإيرادات العامة، و هي مسألة لا بد من معالجتها بالاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد في الأمد الطويل، إذا ما أريد أن تعالج مسألة العجز بصورة أساسية.

2- الميزان التجاري الأردني

من تحليل أرقام الميزان التجاري (بجانبيه الصادرات و الاستيرادات) في جدول رقم2، يلاحظ أن هناك فجوة مستمرة ناتجة عن قصور قيمة و نوعية و جهة الصادرات مقارنة بما يقابلها للاستيراد. فبينما تتمثل أنواع البضائع المصدرة بمواد الخام، و خاصة الفوسفات و البوتاس و بعض الأسمدة المصنع منها، مصدرة بالدرجة الأولى للهند و قليل منها لأوروبا، و بعض السلع الغذائية و المصنعة (خاصة الزراعية منها) مصدرة بالدرجة الأولى إلى الدول العربية،تتعدد أنواع السلع المستوردة و ترتفع قيمتها و خاصة المصنعة منها، التي هي تأتي بالمرتبة الأولى و السلع الغذائية المصنعة و الحبوب التي تأتي بالمرتبة الثانية و الوقود بالمرتبة الثالثة. و تأتي أمريكا و أوروبا في مقدمة الدول التي تستورد منها المملكة بينما تأتي الدول العربية بالموقع الثالث بعدهما.

إن الأرقام تعكس بالدرجة الأولى حجم الاستهلاك المحلي و حاجة السوق الداخلية لكثير من السلع المستوردة (و خاصة المصنعة منها و الغذائية) التي لا تنتج محليا نتيجة لضيق القاعدة الإنتاجية للمملكة و عدم تنوعها، كما تفسر كذلك محدودية السلع المصدرة للمملكة و التي تنحصر في مجموعة قليلة من السلع نوعا و كما و قيمة.

فبالنسبة للصادرات تبين النسب انحصار حصة الدول العربية في إجمالي صادرات المملكة من 76.4% في عام 1970، و هي أعلى نسبة، إلى ما يزيد قليلا على 40% في سنين التسعينيات (ماعدا سنة 1991 التي شهدت انخفاضا ملحوظا و صل إلى 28.78% بسبب حدوث الأزمات الإقليمية).

إن هذا التدهور النسبي في الأهمية النسبية لصادرات الأردن إلى مجموعة الدول العربية يمكن أن يفسر بعاملين هما أولا، بسبب ازدياد أهمية و قيمة صادرات المملكة من سلع صناعية إلى مناطق جغرافية أخرى مثل أوروبا والهند، مما يمثل ازديـاد في

الأهمية النسبية لهذه المناطق عند توزيع صادرات الأردن، و ثانيا، بسبب تحويل في تجارة بعض الدول العربية إلى مصادر أخرى بديلة (غير الأردن) لعوامل قد ترجع إلى

عناصر اقتصادية تخص الجودة و النوعية، التكاليف و الأسعار، و يلاحظ كذلك بالنسبة للصادرات، أن حصة الهند من أنواع السلع الأردنية المصدرة قد قلت أهميتها النسبية في معظم فترة الدراسة الممتدة من 1969 و لغاية 1995، و لأسباب قد ترجع في مجملها إلى العوامل التي أثرت على الحصص النسبية للصادرات و المشار إليهما أعلاه، و خاصة التغيير الذي طرأ على أسعار الموارد الخام الأردنية المصدرة من الفوسفات و البوتاس إلى الأسواق العالمية، مما أثر عل القيم الإجمالية السنوية للإيرادات المتأتية منها، و بالتالي أدى انخفاض النسب المئوية للدول و المناطق التي تمثل مجموعات و دول الطلب على السلع الخام الأولية، و بقية السلع المصدرة من المملكة. و على عكس مل حدث من تدهور للسلع الأردنية المصدرة لمجموعتي الدول العربية و الهند، فإن تطورا و نموا قد حدث بالنسبة لصادرات الأردن لأوروبا، حيث يلاحظ تزايد قيمتها النسبية في إجمالي الصادرات من 2% في سنة 1969 إلى حوالي 8.68 % في سنة 1986، ثم عادت و انخفضت بعد ذلك و بصورة ملحوظة حتى أوائل لتسعينيات، حيث أخذت بعدها ترتفع بمعدلات متزايدة في إجمالي الصادرات الأردنية.

أما في جانب الإستيرادات الأردنية، فإن المجموعات الدولية التي تتمثل فيها أكبر الحصص في أروبا أولا، و الدول العربية ثانيا و أمريكا ثالثا، حيث حافظت هذه المجموعات الثلاث على حصصها تقريبا من السوق الأردنية خلال الفترة المذكورة أعلاه (1969-1995) (و كما هو مبين في جدول رقم 2). إلا أن هناك تغييرا بسيطا على حصص السلع التي استوردها الأردن نسبة لإجمالي الإستيرادات، حيث يلاحظ تدهور نسبي في حصة المواد الغذائية بأكثر من 26% في سنة 1969 إلى حوالي 16% في سنة 1995، بينما ارتفعت حصة الوقود المستورد من 5.63% في سنة 1969 إلى حوالي 13% في سنة 1995، و حصة البضائع المتنوعة من 56.19% في سنة 1969 إلى حوالي 65.56% في سنة 1995[1]. وقد يرجع هذا التغيير إلى ازدياد الطلب المحلي الأردني من جهة و إلى التبديل الذي حصل على أسعار بعض السلع المستوردة من جهة أخرى، و قد يكون بسبب عوامل أخرى خاصة بالاتفاقيات التجارية التي تحكم عميلة التبادل التجاري ثنائيا أو جماعيا. و يمكن أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعات الغذائية و السلع الزراعية المحلية هو السبب في انخفاض حصة الأردن من ما يماثلها من السلع المستوردة.

3- الدين العام الأردني

يقسم الدين العام الأردني إلى الدين الخارجي والدين الداخلي، حيث نشأ المصدر الأول من هذا الدين نتيجة لحصول الأردن على قروض طويلة الأجل من دول وصناديق عربية و بلدان صناعية بشكل قروض ثنائية أو فردية أو قروض تصديرية، و هناك قروض خاصة بحكومات أخرى و بمصاريف أجنبية دولية و شركات ومؤسسات إقليمية

[1] أنظر البيانات الإحصائية السنوية 1994-1995، عدد خاص، البنك المركزي، دائرة الأبحاث و الدراسات، أيار 1995.

و دولية. كما نشأ هذا المصدر كذلك نتيجة لحصول الأردن على قروض قصيرة الأجل و سندات و عقود التأجير من عدة دول و شركات أجنبية.

أما المصدر الثاني من الدين (الداخلي) فقد نشأ بسبب اقتراض الحكومة من القطاع الخاص، بشكل أذونات للخزينة و إصدارها للسندات و الأوراق الحكومية و سندات المؤسسات العامة و سندات الخزينة و سلف البنك المركزي. و نتيجة لعدم إضفاء هذا الدين بصورة كاملة و في مواعيده المستحقة فقد تجمع مبلغ كبير من الرصيد غير مسدد على الحكومة.

و من النظر إلى جدول رقم 3 يظهر أن حصة الدين الخارجي كانت أكبر من حصة الدين الداخلي في السنوات 1969-1995، حيث و صل الدين الخارجي في سنة 1969 إلى حوالي 82.6 % من إجمالي الدين الكلي، بينما مثلت النسبة الباقية حصة الدين الداخلي.

إلا أن هذه الحصة الكبرى للدين الخارجي بدأت بالانحصار التدريجي لصالح ازدياد حصة الدين الداخلي، ابتداء من سنة 1970 و حتى سنة 1978 عندما عادت حصة الدين الخارجي بالنمو التدريجي حتى و صلت أقصاها في سنة 1995 (و بمقدار 84 %). و تبرز فقرة القروض الطويلة الأجل كأكبر فقرة في قسم الدين الخارجي، و خاصة تلك المبالغ التي تم اقتراضها من البلدان الصناعية ثنائيا أو فرديا و المصاريف الأجنبية، حيث شكلت هذه القروض نسبة قدرها 94% من الدين الخارجي في معظم سنوات تلك الفترة تحت الدراسة. أما بقية المبالغ المقترضة فقد كانت قروض قصيرة الأجل، تم الحصول عليها من الدول العربية ثنائيا أو فرديا و من بعض المصاريف العربية.

أما بالنسبة للدين العام الداخلي، فتأتي سندات و أوراق الحكومة كأكبر حصة في هذا الدين، و تأتي بعدها سلف البنك المركزي ثم سندات المؤسسات العامة و أخيرا أذونات الخزينة. إلا أن الخزينة تصدر سنويا مبلغ كبير من المال (يقرب المليار دينار سنويا) لإطفاء الجزء الأكبر منه في نفس السنة. و من مقارنة الحصص أعلاه لكلا مصدري الدين العام الأردني، يظهر جليا أن الاقتصاد الأردني لازال يعتمد اعتماد كبيرا على القروض الأجنبية لسد فجوتي الإنفاق العام و الميزان التجاري، و لو أن هذه الأهمية يتوقع لها أن تنحصر تدريجيا نظرا لازدياد النشاط الإنتاجي المحلي، و حرص السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمارات بأنواعها محلية وأجنبية و تقليص وضبط الإنفاق العام و الخاص، عن طريق المحافظة على مستويات عالية من أسعار الفائدة و ضغط التضخم.

<u>جدول رقم 3</u>– الرصيد القائم للدين العام الخارجي والرصيد غير المسدد للدين العام الداخلي للسنوات 1969 – 1995.

السنة	الدين الخارجي	الدين الداخلي (اجمالي الرصيد غير المسدد)	الدين الكلي (الخارجي + الداخلي)	الدين الخارجي/ الدين الكلي (النسبة المئوية	الدين الداخلي/ الدين الكلي (النسبة المئوية

17.4	82.6	48.300	8.400	39.900	1969
25.5	74.5	56.095	14.295	41.800	1970
35.4	64.6	76.730	27.130	49.600	1971
36.6	63.4	96.485	35.285	61.200	1972
42.0	58.0	117.710	49.410	68.300	1973
39.9	60.1	132.775	52.975	79.800	1974
37.7	62.3	173.370	65.370	108.000	1975
40.2	59.8	221.910	89.310	132.600	1976
36.1	63.9	304.140	109.840	194.300	1977
37.4	62.6	390.680	146.180	244.500	1978
32.9	67.1	456.660	150.360	306.300	1979
34.1	65.9	580.520	197.820	382.700	1980
31.1	68.9	744.450	231.650	512.800	1981
30.9	69.1	892.750	276.150	616.600	1982
29.2	70.8	1076.972	314.072	762.900	1983
25.1	74.9	1367.369	342.669	1024.700	1984
24.7	75.3	1500.894	370.394	1130.500	1985
25.8	74.2	1610.304	414.904	1195.400	1986
33.1	66.9	1885.969	624.369	1261.600	1987
19.4	80.6	4758.674	921.774	3836.900	1988
15.5	84.5	6404.369	994.969	5409.400	1989
17.0	83.0	6101.919	1037.619	5064.300	1990
17.6	82.4	6020.419	1061.719	4958.700	1991
18.5	81.5	5619.094	1041.494	4577.600	1992
20.6	79.4	5325.988	1096.388	4229.600	1993
20.2	79.8	5435.188	1096.388	4338.800	1994
16.0	84.0	5317.288	851.388	4465.900	1995

(*)أرقام الدين الخارجي قبل عام 1990 هي أرقام تقديرية. أرقام السنوت 1990 – 1995 أخذت من نشرة البنك المركزي، عدد خاص، أيار، 1995.

(**) تشمل أرقام الدين الداخلي الرصيد غير المسدد لاذونات الخزينة و سندات المؤسسات العامة و سندات الخزينة و الرصيد غير المسدد لسلف البنك المركزي، أنظر نفس المصدر السابق.

4- الميزان التجاري و دالتي الإنفاق العام و الدين العام

تفيد نظريات الاقتصاد الكلي[2] بأن هناك علاقة بين حجم الدين الحكومي لاقتصاد ما وكل

[2] Rodert J. Gordan, Macroeconomics, Sixth Edition Scott, Foresman and Company, 11.

من حجم الإدخارات و الاستثمارات و الميزان التجاري (الذي يمثل صافي النشاط التجاري و المتمثل بالصادرات ناقصا الواردات)، و كما يلي:

حيث أن:

GE-TR = S-(1-NX)

Government Expenditure) = GE، الإنفاق الحكومي.

(Total revenues) = TR الإيرادات الحكومية.

(Total Saving) = S الادخار الكلي للاقتصاد.

(Total Investment) = I الاستثمار الكلي للاقتصاد.

(Net Exports) = NX و هي تساوي الزيادة الصافية في الصادرات على الإستيرادات.

و بالنظر لوجود علاقة مباشرة بين الإنفاق العام و نشوء الدين العام، و علاقة أخرى بين هذا الأخير و صافي الصادرات (NX) فسوف يجرى في هذا الجزء تحديد واختبار عدة دالات قياسية، هي على التوالي دالة الإنفاق العام و دالة الدين العام، ودالتي الصادرات و الإستيرادات.

أولا: دالة الإنفاق الحكومي

كما أشير مسبقا عند تخليل فقرة الإنفاق العام و الإيرادات العامة في الأردن، إلى نمو فجوة الإنفاق العام التي تزايدت مع تزايد الدور الحكومي في توفير الخدمات العامة إثر تزايد الطلب السكاني على هذه الخدمات. و بغض النظر عن العوامل التي تحدد هذا الإنفاق و هذه الإيرادات و التي قد تختلف من اقتصاد لآخر، فإن هذه الدالة يمكن أن تحدد كما يلي:

GE = f(GNP,POP,NX) ……(1)

حيث أن:

(Public Expenditure) الإنفاق العام = GE

(Gross Domestic Product) الناتج المحلي الإجمالي = GNP

(Population)السكان = POP

(Tariff on Imports) التعاريف الجمركية على الإستيرادات =TR

و قد تم اختيار هذه الدالة بشكلها الخطي و غير الخطي و كانت النتائج كما يلي:

GE = 140.20 + 0.20 GDP + 0.06POP - 11.90TR + 0.05NX

(4.2) (0.2) (0.7) (0.2) (0.0002)

$R^2 = 0.99$

D.W = 2.199

لقد عولجت مشكلة الارتباط المتعدد بين حدود الخطأ و من الدرجة الأولى لهذه المعادلة فارتفع بذلك مؤشر داربن و اتسون (Durdin-Waston Stat) من 1.40 إلى 2.199 أما الأرقام بين القوسين فهي تمثل الانحراف المعياري للمعاملات.

ب- نتائج الانحدار غير الخطي باستخدام اللوغاريتمات.

LGE = -5.51 + 0.58 LGDP + 1.08 LPOP - 0.47TR + 4.65NX

(4.3) (0.3) (0.7) (0.01) (0.0002)
$R^2 = 0.99$
D.W = 1.91
L = Logarithm

ثانيا: دالة الدين العام

و كما تبين كذلك من مناقشة تطور الدين العام في الأردن، بأن هذه الفجوة جاءت كنتيجة لازدياد النفقات الحكومية على الإيرادات الحكومية و منذ فترة طويلة تزيد على ثلاثة عقود، فإن هذه الدالة يمكن أن تحدد بالمتغيرات الآتية:

GD = f(GE, GR, Grow, RW).....(2)

GD = الدين العام (Government Debt)
GE = النفقات الحكومية (Government Expenditure)
Grow = معدل نمو الدخل السنوي في الاقتصاد الأردني (Growth Rate)
RM = تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج إلى الداخل (Net Transfers From ad road)

و لقد تم اختبار هذه الدالة و كانت النتائج كما يأتي بشكليها الخطي وغير الخطي

أ- نتائج الانحدار الخطي:

GD = 7401.75 0.73GE+3.60GR-0.17Grow- 8.6 RM
(25197.9) (2.7) (3.4) (8.8) (4.3)
R^2 =0.98
D.W =2.52

أما الأرقام بين قوسين فهي تمثل الانحراف المعياري للمتغيرات.

ب- نتائج الانحدار غير الخطي باستخدام اللوغاريتمات

LGD = 1.02 + 0.14 LGE + B 1.99 LGR - 0.007 Grow - 0.57LRM
(1.5) (0.5) (0.9) (0.004) (0.6)
R^2 = 0.98
D.W = 1.58

القيم بين قوسين تمثل الانحراف المعياري للمعاملات، و حيث لم يجري تحويل متغير النمو (Grow) إلى لوغاريتم بسبب و جود بعض المعدلات السالبة.

ثالثا: دالتي الصادرات و الاستيرادات

تختلف المتغيرات التي تحدد هاتين الدالتين، و ذلك يرجع إلى اختلاف تركيبها الهيكلي و نوع السلعة الداخلة في كل دالة و مصادرها التي تتعدد بالنسبة للإستيرادات بينما تنحصر بقلة من الدول بالنسبة للصادرات. لقد جرى تحديد الدالتين بالشكلين الآتيين:

EX = f (AVA, IVA, SVA).....(3)
IM = f (GDP, GE, PE, ER, TR).....(4)

حيث أن:

الصادرات الإجمالية في السنة للفترة 1969-1970 (Total Exports)

AVA = القيمة المضافة الزراعية في السنة لنفس الفترة أعلاه (Agricultural Value Added)

IVA = القيمة المضافة الصناعية في السنة لنفس الفترة أعلاه (Industrial Value Added)

SVA = القيمة المضافة لقطاعات الخدمات في السنة لنفس الفترة أعلاه (Services Value Added)

IM = الاستيرادات الإجمالية في السنة لنفس الفترة أعلاه (Total Imports)

GDP = الناتج المحلي الإجمالي في السنة لنفس الفترة أعلاه(Gross Domestic Product)

GE = الإنفاق الحكومي في السنة لنفس الفترة أعلاه (Government Expenditure)

PE = الإنفاق الخاص في السنة لنفس الفترة أعلاه (Private Expenditure)

ER = سعر صرف الدينار الأردني في السنة لنفس الفترة أعلاه (Exchange Rate)

TR= معدل التعاريف الجمركية على السلع المستوردة في السنة لنفس الفترة أعلاه (Tariff Rate)

حيث تتأثر دالة الصادرات بقوة الاقتصاد الإنتاجية من الصناعة والزراعة والخدمات، بينما تتأثر دالة الاستيرادات بأنواع الإنفاق العام أو الخاص و مستوى الدخل و سعر صرف الدينار و أنواع و مستوى التعاريف الجمركية المفروضة على سلع الاستيراد، و قد تم اختبار الدالتين و جاءت النتائج كما يلي بشكلها الخطي و غير الخطي بالنسبة لكل دالة.

أ- نتائج الانحدار الخطي:

$$EX = 93.7 - 0.11AVA + 1.061VA + 0.19\ SVA$$
$$(75.2) \quad (0.5) \quad (0.4) \quad (0.1)$$
$$R^2 = 0.97$$
$$D.W = 2.25$$

حيث تمثل القيم بين القوسين الانحراف المعياري للمعاملات.

ب- نتائج الانحدار غير الخطي بواسطة اللوغريتمات:

$$LEX = -5.4 + 0.26LAVA + 0.16LIVA + 1.18LSVA$$
$$(1.1) \quad (0.23) \quad (0.3) \quad (0.4)$$
$$R^2 = 0.98$$
$$D.W = 1.64$$

L = Logarithm

القيم بين قوسين تمثل الانحراف المعياري للمعاملات.

دالة الاستيرادات:

أ- نتائج الانحدار الخطي

$$IM = -528.9 + 0.12GDP - 0.06GE + 0.59PE + 1.2ER + 2.8TR$$
$$(313.7) \quad (0.2) \quad (0.6) \quad (0.2) \quad (0.5) \quad (11.9)$$
$$R^2=0.98$$
$$D.W=1.98$$

القيم بين قوسين تمثل الانحراف المعياري للمعاملات.

ب- نتائج الانحدار غير الخطي باستخدام اللوغاريتمات:

$$LIM = -3.4 + 0.93GDP - 0.15LGE + 0.26LPE + 0.4LEP - 0.015LTR$$
$$(0.1) \quad (0.3) \quad (0.2) \quad (0.3) \quad (0.3) \quad (0.2)$$
$$R^2 = 0.99$$
$$D.W = 1.82$$

القيم بين قوسين تمثل الانحراف المعياري للمعاملات.

تحليل النتائج و التوصيات

تدل نتائج الانحدار الخطي و غير الخطي للدالات الأربع السابقة، بأن الإنفاق الحكومي (GE) يتأثر بدرجة كبيرة بالضرائب غير المباشرة و خاصة تلك التعاريف الجمركية المفروضة على الاستيرادات و الصادرات من السلع، كما يتأثر بصافي الميزان التجاري (NX) إلى حد كبير أيضا و نسبيا بالدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

إلا أنه يظهر أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بزيادة حجم السكان فقط و هذه هي نتيجة طبيعية، إذ بدون توفر التمويل الناتج عن زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة لزيادة الضرائب المباشرة و غير المباشرة و التي تأتي بالدرجة الأولي من نمو الإنتاج السلعي و الخدمي، فإن زيادة عدد السكان لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي. و توكد هذه النتائج كذلك معادلة الانحدار غير الخطي، و لو أن النتائج جاءت أقل أهمية من نتائج الانحدار الخطي لنفس المعادلة مما يدل على أن الإنفاق الحكومي (GE كان عبارة عن معادلة خطية للمتغيرات المحددة بالدالة رقم (1)، إلا أنه لم يشهد تغيرات كبيرة في معدلات نموه السنوية طيلة فترة الدراسة للسنوات 1969-1995.

أما بالنسبة لدالة الدين العام، فإن نتائج الانحدار الخطي تشير إلى أهمية تحويلات العاملين في سد فجوة الدين العام الأردني. حيث تأثر هذه التحويلات بصور ة كبيرة على تقليص الديون الحكومية و بمقادير مضاعفة، كما يستدل من معامل الانحدار الذي يربط بين هذه التحويلات (RM) وبين متغير الدين العام (GD).

إلا أن نتائج الانحدار غير الخطي تبدو أكثر أهمية من نتائج الانحدار الخطي، و يمكن أن يرجع سبب ذلك إلى تذبذب دالة الدين العام و عدم نموها بصورة منتظمة، حيث تأثرت كثيرا بالأزمات الاقتصادية التي مرت بها المنطقة من ارتفاع و انخفاض لأسعار النفط الخام، كما تأثرت بالتطورات السياسية التي حدثت خلال هذه الفتـرة (1969-1995) و يلاحظ من نتائج هذا الانحدار أن كلا من متغير النمو الاقتصادي (L GROW)، و متغير الإيرادات الحكومية (LGR) ومتغير تحويلات العاملين (LRM) ذات أهمية إحصائية جيدة في التأثير على متغير الدين العام المستقل (LGD) .

و يتبين من العلاقة السلبية بين هذه المتغيرات المستقلة و متغير الدين العام أنه كلما زادت قيم هذه المتغيرات كلما أدى ذلك إلى نقصان في فجوة الدين العام.

أما بالنسبة للدالتين الثالثة و الرابعة (الصادرات و الاستيرادات)، فإن هناك علاقة خطية مباشرة بين القيمة المضافة الصناعية و الصادرات، كما يستدل ذلك من الأهمية

الإحصائية لمعامل متغير القيمة الصناعية نسبة لمتغير الصادرات. إلا أن العلاقة بين متغيري القيمة الزراعية و الخدمية تبدو عديمة الأهمية بالنسبة للصادرات، و ذلك نظرا لصغر حجم الصادرات الزراعية لدول قليلة من المنطقة، و اقتصار الخدمات على السوق المحلية. أما بالنسبة للاستيرادات فإن نتائج الانحدار الخطي تشير إلى أهمية مباشرة للإنفاق الخاص (PE) و سعر الصرف (ER) على حجم الاستيرادات. إلا أنه يلاحظ كذلك أن متغير الإنفاق الحكومي (GE) لا يرتبط ارتباطا مباشرة بكل من فجوة الدين العام (GD) (معادلة رقم 2) أو الاستيرادات (IM) (معادلة رقم 4).

و بناء على هذه النتائج و لأجل تقليص فجوة الدين العام فان هذه الدراسة توصي بتشجيع زيادة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، كما ترى ضرورة تنشيط الاقتصاد بكافة قطاعاته و زيادة معدلات النمو لزيادة الدخل و تمويل الإنفاق الحكومي و الإنفاق الخاص. و لأجل زيادة الصادرات، التي ستؤثر عائداتها بالتالي على تمويل الميزانية الحكومية و تقليص الدين العام، ينبغي الاهتمام بتوسيع القاعدة الصناعية التي و جد أنها تؤثر تأثير مباشرا في حجم الصادرات الإجمالية.

المصادر

- وزارة التخطيط، تقرير البنك الدولي عن الإنفاق الحكومي في الأردن، تقرير غير منشور، 1995 .
- وزارة التخطيط، تقرير البنك الدولي عن القطاع الخاص الأردني، تقرير غير منشور، 1995.
- M. Burda and C. Wyplosz, "Macroeconomics, A European Text", Oxford University Press, First, Edition, 1993.
- Loony, Robert E., Frederiksen, P.C., "External Public Debt and Growth in Developing, Countries", Journal of peace research, V.23 N°4, 86, pp.329-38.
- Corsetti, G., Roubini, N., "European Versus American perspectives on Balanced, Budget Rules", American Economic Review, V.86, May 96, pp.408-413.
- Mohammad, H.Skaggs, N.t., "U.S. Fiscal Policy and Trade Deficits: a Broad Perspective", Southern-Economic Journal V.62, Jan. 96, pp.4675-689.
- Thayer, F.C., "Do balanced Budgets Cause Depressions?", Social Policy, V.25 Summer 95, pp.49-55.
- Nordhaus, W.D., "Budget Deficits and National Saving", Challenge (Armonk, N.Y.) V.39, Mar/Apr. 96, pp.45-49. □